منوعات

MEDIA

براءة من التنمّر

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أعلن أستاذ الإعلام المصري أيمن منصور ندا حصوله على حكم بالبراءة من المحكمة الاقتصادية في قضية اتهامه بـ«السب والقذف والتنمر» على المذيع والصحافي المصري أحمد موسى. وحسب ندا، فقد «أصدرت المحكمة الاقتصادية حكمها في القضية رقم 2018 لسنة 2021 جنح اقتصادية، والمقامة من الإعلامي أحمد موسى ضد الدكتور أيمن منصور ندا، بالبراءة، ورفض الدعوى المدنية، وإلزام الشاكي بمصروفات المحاماة». وكان ندا، قد انتقد في خمسة مقالات نشرها خلال شهري فبراير/شباط، ومارس/آذار 2021 أداء موسى، وقال إن «مواصفات المذيع لا تنطبق عليه، وتنقصه مقومات الإعلامي الجيد، ويقع في أخطاء مهنية قاتلة، ولا يصلح للعمل الإعلامي، وأداؤه يضر النظام السياسي أكثر مما ينفعه»، ونصحه باعتزال العمل الإعلامي بصفة نهائية.

من جانبه، اتهم موسى كاتب المقالات بـ«التنمر عليه، والسب والقذف»، وقال إن ندا «لا يفهم في الإعلام»، وأنه «عار على جامعة القاهرة»، و«يجب محاسبته»، وطالب رئيس جامعة القاهرة باتخاذ موقف حاسم ضده وإحالته إلى التحقيق جراء ما قاله في حق الإعلام المصري. وتضامن مع موسى عدد من الإعلاميين منهم نشأت الديهي الذي قدم بلاغاً للنائب العام ضد أيمن منصور ندا يتهمه بإهانة الإعلام المصري، وأشار إلى أنه «سبة في تاريخ الإعلام»، و«جاهل»، و«مرتزق».

تونس تودّع حرية التعبير

من الدولة العربية الأكثر صوناً لحرية التعبير إلى واحدة من الدول القامعة لحرية الصحافة والرأي، تحوّلت تونس هذا العام، لتخسر أكبر مكاسب الثورة، فيما يعاني صحافيوها ومدونوها من تضييقات وملاحقات

تونس ـ **العربي الجديد**

اعتبر الكثير من المتابعين للشأن الإعلامي في تونس والمنخرطين فيه من صحافيين ومدونين، أن سنة 2021، خاصة الخمسة أشهر الأخيرة منها، أي بعد قرارات الرئيس التونسي قيس سعيد يوم 25 يوليو/تموز 2021 بتجميد عمل البرلمان وإقالة حكومة هشام المشيشي وجمعه بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، كانت الأصعب على مستوى حرية التعبير وحرية الصحافة. ونظرة أكّدها نقيب الصحافيين التونسيين، محمد ياسين الجلاصي، الذي اعتبر، في حديث لـ«العربي الجديد»، «الأشهر الأخيرة الأقسى من حيث التضييق على حرية التعبير، وهو ما تجسد في عديد المحاكمات لمدونين وصحافيين»، مضيفاً أنّ «الاعتداءات على حرية الصحافة والتعبير التي شهدتها الفترة الأخيرة هي الأكثر كماً في السنوات العشر الأخيرة، خاصة منها المحاكمات العسكرية»، مرجحاً تراجع تونس في مؤشر حرية الصحافة الذي تنشره المنظمات الدولية سنويًا.

محاكمات عسكرية للصحافيين والمدونين عرفت نسقاً تصاعديًا في المدة الأخيرة من عام 2021 في تونس، بتهمة واحدة تقريباً هي الإساءة إلى الرئيس التونسي وإلى المؤسسة العسكرية. فقد تمّ سجن الإعلامي عامر عياد، العامل في قناة «الزيتونة» الخاصة، والصحافية شذى الحاج مبارك. فيما شملت المحاكمات العسكرية والمدنية عشرات المدونين، منهم ياسين العياري عضو البرلمان التونسي المجمدة أعماله، والصحبي العمري ومريم البريبري وسليم الجبالي وأمينة منصور، وغيرهم من المدونين، بتهم تتعلق بالإساءة إلى الرئيس التونسي أو المؤسسة العسكرية أو الأمنية. محاكمات يرى نائب رئيس الجامعة العامة للإعلام (المنضوية تحت لواء الاتحاد العام التونسي للشغل)، محمد الهادي الطرشوني، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنها «محاكمات جائرة وغير مقبولة لأنها لم تستجب للشروط القانونية للمحاكمة العادلة، وهي الإحالة إلى القضاء وفقا للمرسومين 115 و116 المنظمين للعمل الإعلامي في تونس، لا وفقاً لنصوص أخرى لها طابع زجري ولا علاقة لها بمجال إنتاج المضامين الإعلامية».

محاكمة صحافيين بتهمة إهانة الرئيس والمؤسسة العسكرية

هذه المحاكمات أدانتها أيضًا المنظمات الدولية. إذ عبّرت منظمة «هيومن رايتس ووتش»، في ديسمبر/كانون الأول الماضي، عن قلقها من الارتفاع الكبير في عدد المحاكمات للصحافيين والمدونين، وهو ما يؤدي إلى تراجع في الحريات الفردية والجماعية. وهو رأي شاركته فيه الفيدرالية الدولية للصحافيين «الفيج» التي عبّر رئيسها انتوني بلانجي في زيارة له إلى تونس خلال الشهر الماضي عن استغرابه من التراجع الكبير لحرية الصحافة والتعبير في تونس بعد أن كانت هذه الحرية رمزاً لنجاح الثورة التونسية.

نقابة الصحافيين تستعد للاحتجاج ضد قمع حرية الصحافة (وسيم جديدي/Getty)

الصحافيون التونسيون يعانون في الفترة الأخيرة أيضًا من عدم قدرتهم على الوصول إلى مصادر المعلومة، بسبب غياب مخاطب لهم، سواء في رئاسة الدولة أو رئاسة الحكومة التونسية، وهي سابقة لم تعرفها تونس في السنوات العشر الأخيرة. غياب مخاطب للصحافيين صعّب من عملهم وجعلهم غير قادرين على القيام بدورهم وتمكين المواطن من حقه في المعلومة، وهو ما اعتبرته نائبة رئيس النقابة الوطنية للصحافيين، أميرة محمد، تضييقاً على حرية الصحافة غير مسبوق. وأضافت أنّ تعمد الرئاسة التونسية تجاهل الصحافيين التونسيين في الأحداث التي تنظمها يعطل عمل الصحافيين التونسيين والمراسلين لوسائل الإعلام الأجنبية. كما عبرت عن استغرابها من عقد الرئاسة التونسية لندوة صحافية هذا الشهر أثناء زيارة الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى تونس دون حضور للصحافيين، وهو ما رأت فيه سابقةً لم تعرفها الصحافة التونسية من قبل.

في المقابل، ما يزال الرئيس التونسي قيس سعيد يؤكد أنه «يحترم الحريات الفردية والعامة»، وأن «لا نية له في المساس بها»، لكنّ المؤشرات العملية تفيد بغير ذلك، وهو ما جعل الصحافيين التونسيين يرون أن هذه الفترة التي يعيشونها خطيرة، داعين إلى الحيطة واليقظة حتى لا يتمّ العودة بهم إلى مربع الاستبداد وتكميم الأفواه. وهو أيضاً ما عبّر عنه نقيب الصحافيين التونسيين محمد ياسين الجلاصي بإعلانه عن استعداد النقابة إلى تنظيم كل أشكال الاحتجاج حتى لا يتم الاعتداء على حرية الصحافة، كما لضمان مناخ عمل سليم للصحافيين يمكّنهم من أداء عملهم في إطار من الحرية والأريحية بعيدًا عن كل الضغوطات.

صحافة الجزائر: قوانين وسجون

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

لم تختلف سنة 2021 عن سابقاتها بالنسبة للصحافة والإعلاميين في الجزائر. سنة كان فيها التردد الحكومي واضحًا في سن وإصدار القوانين المنظمة للقطاع، على الرغم من المطالبات الكبيرة للإعلاميين، كما استمرت فيها المضايقات للصحافيين ووسائل الإعلام عبر سلسلة ملاحقات قضائية في حق صحافيين بسبب كتاباتهم، على الرغم من خطاب رسمي تطلقه السلطات بشأن رغبتها في الانفتاح الإعلامي.

حتى نهاية العام 2021، مرّ أكثر من 22 شهرًا على وعود أطلقها الرئيس عبد المجيد تبون بإصدار قوانين جديدة تنظم قطاع الإعلام السمعي البصري والصحافة الإلكترونية. وعلى الرغم من تصريحات كان يؤكد فيها وزير الاتصال السابق عمار بلحيمر (أقيل في الخامس من ديسمبر/ كانون الأول)، بالانتهاء من صياغة هذه القوانين، إلا أن ذلك لم يكن سوى تصريحات للاستهلاك العام، حيث تم إرجاء صدور قانون الإعلام الإلكتروني وقانون الإشهار وقانون السمعي البصري. وطلب الرئيس تبون، في شهر سبتمبر/ أيلول الماضي، قراءة ثانية لقانون الإعلام الجديد بعد إحالته على مجلس الوزراء.

بخلاف ذلك، كانت السلطة السياسية في الجزائر تركّز اهتمامها على وضع أدوات تتيح مراقبة أشد على وسائل الإعلام وتحكمًا أكبر بها. إذ تم إلزام المواقع الإخبارية الإلكترونية بالتوطين ضمن النطاق المحلي الجزائري (دي زد)، كنطاق آمن. وأجبرت السلطات أصحاب المواقع بتوطينها لمطابقتها مع القانون وحصولها على الترخيص القانوني للنشاط. كما ترافق ذلك مع استمرار التضييق على الصحافة ووسائل الإعلام، إذ تمت ملاحقة عدد من الصحافيين بسبب مواقفهم وكتاباتهم، على غرار الصحافي خالد درارني، الذي أفرج عنه في بداية العام لكن قضيته ما زالت في المحاكم. كما تمت إدانة الصحافي مصطفى بن جامع، رئيس تحرير صحيفة «بروفونس» في عنابة، شرقي الجزائر، والصحافيين جميلة أوكيل وسعيد بودور في وهران، غربي الجزائر، وأدين بالسجن الصحافي رابح كارش، مراسل صحيفة «ليبرتي»، من تمنراست، جنوبي الجزائر. كما فتحت ملاحقة قضائية بسبب مقال ضد مدير «راديو ام» إحسان قاضي، فيما حصلت الصحافية في المؤسسة نفسها كنزة خطو التي لوحقت بسبب تغطيتها للحراك الشعبي، على البراءة، الخميس الماضي. واختتم العام الماضي بتوقيف الصحافي نور الدين نسروش بسبب عمود رأي كتبه في صحيفة «الوطن» عن فوز شاب برئاسة تشيلي، فيما يقبع الصحافيان محمد مولودج وحسن بوراس في السجن حالياً، بعدما وجهت لهما تهمة تهديد الوحدة الوطنية. وشهد عام 2021 توقف عدد من القنوات المحلية في الجزائر وانطفاء شاشاتها، سواء بسبب ظروف مادية أو بقرار من السلطات. فقد توقف بث قناة «البديل» التي يملكها الإعلامي الراحل سليمان بخليلي لأسباب مادية، كما توقف بث قناة «لينا» المحلية بقرار من السلطات، إضافةً إلى قناة «نوميديا» التي كان يملكها رجل الأعمال محيي الدين طحكوت، الموقوف في السجن في قضايا فساد. لكنه شهد في المقابل ميلاد قناة رسمية دولية هي «ألجي 24»، تريد الجزائر تحويلها إلى قناة تعبر عن مواقفها وتسوقها وتقدم قراءة جزائرية للأحداث الإقليمية والدولية. وخلال العام الماضي، برز بشكل لافت تطور للصحافة تمثّل بإطلاق مزيد من الصحف في منطقة الجنوب (الصحراء)، من خلال صحف «التحرير» و«الجديد» في منطقة وادي سوف و«الواحات» في ورقلة، وهو تطور مهم بالنسبة للمنطقة التي ظلت معزولة إعلاميًا نسبيًا لعقود.

أفرج عن الصحافي خالد درارني لكن قضيته ما زالت في المحاكم (رياض كرامدي/فرانس برس)

انطفاء شاشات جزائرية وميلاد صحف وقنوات أخرى

ولم تنته السنة حتى استقبل قطاع الإعلام ثالث وزير اتصال يعين في هذا المنصب منذ الحراك الشعبي عام 2019، وهو محمد بوسليماني، بعد كل من حسن رايحي وعمار بلحيمر، وهو في الوقت نفسه الوزير رقم 17 الذي يدير القطاع منذ عام 1999، بمعدل سنة وبضعة أشهر لكل وزير، ما يعطي صورة واضحة عن عدم استقرار القطاع الإعلامي في الجزائر، ويفسر الوضع الذي آلت إليه الصحافة في الجزائر.

متابعة

بشكل مفاجئ أعلن المخرج المصري الكبير داود عبد السيد اعتزاله الإخراج السينمائي، خلال مقابلة على قناة «سي بي سي» عازياً السبب إلى تغيّر طبيعة الجمهور

داود عبد السيد

اعتزال بسبب الجمهور أم النظام؟

القاهرة ـ **العربي الجديد**

بعد سنوات من «شبه الحصار» المفروض عليه من قبل أجهزة النظام التي باتت تتحكم في صناعة السينما والفن عامةً في مصر، خرج المخرج الكبير داوود عبد السيد في حوار طويل استغرق حلقتين كاملتين على قناة «سي بي سي» التابعة لـ«المجموعة المتحدة للخدمات الإعلامية» (مملوكة للمخابرات العامة)، ليتحدث عن مشواره الفني الطويل، وعن سبب بقائه 6 سنوات كاملة من دون تقديم عمل جديد، معلناً اعتزاله العمل السينمائي.

داوود عبد السيد قال نصاً للمذيعة قصواء الخلالي عبر برنامجها في «المساء مع قصواء»: «أنا اعتزلت الحمد لله»، وأضاف: «لا أستطيع أن أتعامل مع الجمهور الموجود حالياً.. والنوع السينمائي الذي يفضله، هذا تيار آخر». وأضاف: «أتحدث عن تيار الشباب، ومشكلة هذا الإنتاج أنه إنتاج مموّل، وإنّ من يقدم الدعم يختار من سيدعم... أنا أفضل دائماً أن يكون تمويل الفيلم من تذكرة السينما». وتابع داوود: «الجمهور السابق كان جمهور طبقة وسطى، وكان لديه هموم واهتمامات، والسينما التي كانت تقدم كانت تخاطب هذه الاهتمامات».

والمعروف في الوسط السينمائي، وما أكدته مصادر من داخل «المجموعة المتحدة» التابعة للمخابرات العامة قبل ذلك لـ«العربي الجديد»، أن هناك تعليمات صدرت منذ عام 2018، لشركات التوزيع والإنتاج السينمائي بعدم التعامل نهائياً مع المخرج داوود عبد السيد وإنتاج أية أفلام له. وفي عام 2018 تقدم أحد المحامين، ويُدعى محمد حامد سالم، للنائب العام بالبلاغ الرقم 1494 لسنة 2018، ضد عبد السيد، والمرشح الرئاسي السابق حمدين صباحي، وجميع أعضاء «الحركة المدنية الديمقراطية»، يتهمهم فيه بالتحريض على قلب نظام الحكم، والإضرار بالأمن القومي، والاقتصاد المصري، بعدما أعلنوا مقاطعتهم للانتخابات الرئاسية.

> تقدّم محام بدعوى ضدّه في 2018 بتهمة التشجيع على قلب النظام

وقال عبد السيد في تصريحات آنذاك إن «ما حدث ليس بجديد، لذلك قابلته في بادئ الأمر بالسخرية على ما آلت إليه الأوضاع، لكني في قرارة نفسي موقن بأن الأمور تسير من سيئ إلى أسوأ».

وأضاف أنه لم يكن يتوقع أن يُقدم ضده بلاغ لأمر سياسي، حيث عُرف لدى قطاع كبير ممن وصفهم بذوي الأفكار الظلامية، بأنه مخرج يحرّض على انحلال المجتمع، فكان بديهياً أن يكون البلاغ ضد أعماله السينمائية، وقال: «يبدو أن الفاشية الدينية لا تختلف كثيراً عن الاستبداد، كلاهما له اتباعه في الشارع، الذي يريدون إسكات المبدعين، والأصوات الرافضة لأي وضع سيئ، وما فعله هذا المحامي، ومن هم على شاكلته يمارسون بلطجة بالقانون، أو بمعنى آخر، هو نوع من الإرهاب الفكري».

وقال داوود في تصريحاته أيضاً، إنّ من حقه كمواطن إبداء رأيه في أي عملية سياسية كالانتخابات واختيار المرشحين أو مقاطعتها، وإن الدستور المصري يكفل له هذا الحق، مضيفاً: «ما يقال عن إسقاط الدولة (كلام فارغ) ونوع من أنواع الإرهاب الفكري».

وبالعودة إلى الحوار عبر «سي بي سي»، كان لافتاً أن المخرج الكبير لم يتعرّض مطلقاً في حديثه لفكرة وجود «تضييق على العاملين بمجال السينما» أو موضوع المنع الذي تعرض له على مدار سنوات، لكنه في المقابل حمّل الجمهور وحده مسؤولية اعتزاله السينما.

وفي الحوار، قال عبد السيد: «جمهور اليوم يدفع أكثر من 70 و100 جنيه ويمتلك سيارة، وليس لديه اهتمامات، ويبحث عن التسلية، والسينما تقدم له هذه التسلية، إنما الجمهور القديم لم يكن يستطيع أن يذهب إلى السينما إلا في الأعياد مثلاً، أنا شخصياً هناك أكثر من صالة سينما في القاهرة لم أزرها يوماً، ولا أعرف كيف يقصدونها أصلاً فتكلفتها مرتفعة جداً».

عبد السيد قال أيضاً إنه «يعشق كل أعماله المقدمة لجمهوره، ولا يفاضل بين أي من أفلامه»، مضيفاً: «الجمهور يتغير، والجمهور ما قبل «الكيت كات» غير الموجود حالياً، وهناك تغييرات تحصل في المجتمع».

بدأ داوود عبد السيد مسيرته الفنية بالعمل مساعد مخرج في بعض الأفلام، أهمها «الأرض» ليوسف شاهين، و«الرجل الذي فقد ظله» لكمال الشيخ، و«أوهام الحب» لممدوح شكري، ثم بعد ذلك توقف عبد السيد عن مزاولة هذا العمل، ليتجه لإخراج الأفلام التسجيلية، وأهمها «وصية رجل حكيم في شؤون القرية والتعليم» الذي أنتج عام 1976، ويوثّق فيه تاريخ محو الأمية في مصر منذ الاحتلال البريطاني، ومروراً بالحقبة الناصرية، وصولاً إلى سبعينيات القرن الماضي، غير متجاهل للأبعاد السياسية والاجتماعية التي حكمت عملية التنمية، ليخلص إلى أن الأمّية بقيت رغم محوها بوسائل مختلفة، وبالطريقة نفسها أخرج فيلمين تسجيليين آخرين هما «العمل في الحقل» (1979)، و«عن الناس والأنبياء والفنانين» (1980). ومن أشهر أفلامه «الصعاليك»، و«البحث عن سيد مرزوق»، و«الكيت كات»، و«أرض الأحلام»، و«الأرض الخوف»، و«مواطن ومخبر وحرامي»، و«رسائل البحر»، و«قدرات غير عادية».

تشارك المخرج السينمائي المصري (1946) مع رفاقه من صنّاع سينما الواقعية الجديدة مثل محمد خان، ورأفت الميهي، وعاطف الطيب، وخيري بشارة في مصر بتقديم أعمال لا تستند إلى الحبكة التقليدية التي طغت لعقود طويلة، وفي الخروج من الاستوديو إلى الشارع، ومواجهة تابوهات كانت شبه غائبة عن الشاشة الفضية في مصر.

تميّز عبد السيد بين هؤلاء جميعاً لأسباب مهمّة، في مقدّمتها أن الواقع الذي رسمه داخل الكادر أتى حصيلة تراكم خبرة طويلة واستثنائية، حيث أمضى خمسة عشر عاماً في إخراج أفلام تسجيلية كتب هو نصوصها، كما فعل لاحقاً في معظم أفلامه الروائية، وذهب بنفسه لتصويرها وإنتاجها من الألف إلى الياء، في مغامرة كُتب لها النجاح بعد طول تعثّر.

داود عبد السيد: لا أستطيع أن أتعامل مع الجمهور الموجود حالياً (عمرو أحمد/فرانس برس)

رأي النقاد

نقاد وعاملون في مجال السينما اعترضوا على ما قاله داوود عبد السيد عن جمهور السينما، وقالوا لـ«العربي الجديد» إنه «لا يجوز أن يبقى مخرج في منزله من دون عمل لمدة 6 سنوات، لأسباب تتعلق بالمنع، ثم يخرج ويحمّل المسؤولية للجمهور واهتماماته». وقالوا إن الحديث «يجب أن يكون عن الصورة بأطرها الكلي مثل تغير شكل الإنتاج، والشركات التي تنتج».

موسيقى

تونسيات يؤدّين الهيب هوب

تطورت موسيقى الهيب هوب لتصبح عماد العروض الفنية في تونس بعد عام 2011 (أميريك فولك/Getty)

تأمل مؤلفات اليوم من موسيقى الهيب هوب، يعتمد بالكامل على النساء بالترويج للمساواة بين الجنسين في تونس وتشجيع المرأة على التحرر من الأعراف الاجتماعية.

وقال محمد بن سلامة، الشريك المؤسس في استديو «لا فابريك»: «البوم (هيبهوبات) هو أول تجربة تحصل في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط. هذه التجربة قائمة على إنتاج ألبوم كامل تساهم فيه النساء بطريقة ما ويكن ملتزمات بكل القضايا التي تعنيهن على المستوى الاجتماعي والاقتصادي: الهيمنة الذكورية وميسوجينية الخطاب (خطاب كراهية النساء) الذي نعيشه في الفضاء العمومي». وتقول مغنيات الراب إن فنهنّ عادة ما يكون غير معروف في مجال يهيمن عليه الرجال، إذ تصنف الأعراف الاجتماعية الراب والهيب هوب باعتبارهما من المجالات غير الملائمة للمرأة.

تقول مغنية الراب التونسية نسرين مقداد، الملقبة بـ«أتونيموس» (المجهولة)، إنها لا تزال تحاول العثور على مكانها والتحرر من الأعراف الاجتماعية، على الرغم من أنها بدأت مسيرتها المهنية في موسيقى الراب قبل عشر سنوات، وتابعت: «لقد شاركت في مشروع (هيبهوبات) الخاص بـ(لا فابريك) لأنه ليس هناك من يبادر بمساعدتك على إنتاج الأغاني ويشجعك على الكتابة وينتج لك موسيقى بجودة صوت محترفة. ليس هناك شيء من هذا القبيل بل بالعكس، هناك من يأتي ضدك. لذلك كانت كل هذه الأشياء سبب لأشارك في هذا المشروع». وتضيف نسرين (36 عاماً)، وهي أم لطفل واحد، أنها تشعر بالألم أحياناً بسبب معارضة أهلها لما تفعله.

وقالت: «حتى بالنسبة لإخوتي عندما أسمعهم أعمالي يقولون لي اتركي هذا المجال. ماذا ستقدم لك موسيقى الراب وإلى أين ستصلين؟ يقولون هناك رجال لم يستطيعوا أن ينجحوا في هذا المجال وأنت ستنجحين؟ اذهبي للغناية بعائلتك، بابنك وبشغلك. عندما يقولون لي ذلك الكلام أحس بالوجع لأنه في بعض الأحيان أطرح على نفسي عدة أسئلة: لماذا أمارس موسيقى الراب؟ هل أغني لنفسي مثلاً؟ لذلك قلت ليست هناك مشكلة، هناك مجموعة من الأصدقاء أرسل لهم أغنياتي، أغني لابني، أغني لأي شخص يريد أن يسمع».

ومضت تقول: «لقد قلت لعائلتي إنني أحب موسيقى الراب ولا أستطيع أن أكون بعيدة عنها، لا أستطيع، فإذا كنتم لا تريدونني أن أمارسه إذن لا تسمعوني فقط»، وأضافت: «متى تستطيع المرأة أن تصل لتُسمع صوتها بشيء هي تحبه ولا يأتي شخص يمنعها؟ لا يأتي شخص لإسكاتها أو يبعدها؟ لماذا؟ لأن موسيقى الراب مخصصة للرجال لا للنساء؟».

> تصنّف الأعراف الاجتماعية الهيب الهوب كمجال غير ملائم للمرأة

ويقول دجي كوستا، وهو فنان راب ومنتج: «ما زالوا لا يعترفون بأن أي امرأة تستطيع أن تكون محترفة في موسيقى الراب وأن يصبح ذلك عملها، فهو لا يفرق كثيراً عن الفن الوتري أو الفن الشعبي، فهو الشيء نفسه، لكن فن الراب مرفوض لأنهم يحسونه مولوداً خارجاً عن السرب».

وتطورت موسيقى الهيب هوب لتصبح عماد العروض الفنية في تونس بعد الاحتجاجات الحاشدة عام 2011 التي أطاحت بحكم زين العابدين بن علي، فحظي هذا النوع من الموسيقى بشعبية كبيرة، خاصة بين الشبان الذين يقولون إنه يمثل بديلاً للموسيقى التقليدية.

وقال محمد بن سلامة: «نحن نحاول في حدود المستطاع أن نخلق نماذج نجاح لتكون قدوة بالأساس لتعبيد الطريق أمام كل النساء اللاتي ما زلن يرين الإنتاج». ويساعد المشروع الفنانات على كتابة الكلمات وإنتاج الأغاني وتوزيعها على الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي ومنصات المواقع الإعلامية. ومن المتوقع إقامة مهرجان خلال هذا العام لتقديم الفنانات.

(رويترز)

مقابلة

إياد نصار: فيلم «الكاهن» يرصد نظرية المؤامرة بنكهة عربية

القاهرة ـ **مروة عبد الفضيل**

تجربة فنية جديدة خاضها الفنان الأردني إياد نصار، في السينما المصرية، من خلال فيلم «الكاهن» الذي احتفل صناع العمل أخيراً ببداية العرض الجماهيري له في مصر. حقق إياد في مصر حضوراً واضحاً، سواء في السينما أو التليفزيون، وأصبحت له بصمة واضحة في أعماله، وقاعدة جماهيرية معتبرة، وتشهد الفترة الحالية مرحلة نشاط فني مكثف له. «العربي الجديد» التقته في هذا الحوار.

■ حدثنا عن تجربة فيلم «الكاهن»؟

الفيلم تجربته جديدة جدًا سواء علي أو على السينما المصرية بشكل عام، حيث إن التطرق إلى «نظرية المؤامرة» لم يتم الالتفات إليها من قبل على النطاق العربي، وإن كانت موجودة بالطبع في بعض الروايات العالمية. لكن هذه المرة تُقدَّم في فيلم «الكاهن»، بنكهة عربية مميزة، وأنا دائماً أحب أن أخوض تجارب جديدة لم يسبق لي المشاركة فيها لذلك كنت سعيدا جدًا باختياري للتواجد في هذا الفيلم.

■ ما رأيك في وجود فنانين في الفيلم بحجم أسماء، حسين فهمي وجمال سليمان ومحمود حميدة؟

لي الشرف أن يجمعني عمل بهذه الأسماء الكبيرة صاحبة التاريخ، وأرى أنني محظوظ بذلك، فكل منهم له بصمته الواضحة، وفكرة أن يجمع عمل ما بين الخبرات والشباب فكرة جميلة وتضيف كثيراً للعمل.

نصار: أحب بالفعل أن أصطحب أبنائي معي لمشاهدة الأفلام (خالد دسوقي/ فرانس برس)

■ ماذا تقول عن العمل مع المخرج عثمان أبو لبن؟

أقول إنه ربان العمل وقائده، وفكرة الفيلم مختلفة تتطلب نوعاً معيناً من الإيقاع مع كل مشهد وتفصيلة، ونجح في ذلك بالطبع المخرج، لأن أستاذ عثمان يتميز برؤيته المميزة جداً، وهو ليس في حاجة إلى شهادتي، وأعماله خير شاهد عليه.

■ كيف كان استعدادك لمشاهد «الأكشن» في الفيلم؟

«الأكشن» في الفيلم مختلف عن أي نوع، لأنه لا يعتمد فقط على الحركة البدنية أو المجهود الجسدي ومن يشاهد الفيلم سيفهم ما أقصده.

■ إذا تطلب عمل ما وجود مشاهد خطرة لك هل تقبل الاستعانة بـ«دوبلير»؟

لا مشكلة في ذلك لأنني على اقتناع أن الممثل لا بد وأن يحافظ على نفسه وهذا ليس عيبًا، وهو موجود في السينما العربية والعالمية ولا ينتقص أبداً من قدر أي فنان.

■ تصطحب أبناءك معك أحياناً في بعض التجمعات الفنية فهل ترى أنها خطوة لدخولهم مجال التمثيل؟

أحب بالفعل أن أصطحب أبنائي معي لمشاهدة الأفلام لكن بعد التأكد من أنها تكون مناسبة لأعمارهم. وأرى أن فيلم «الكاهن» لا يتعارض مع سنهم، ولكن لا أقصد أبداً دخولهم مجال التمثيل خاصة في هذه السن الصغيرة، فأنا لا أفضل ذلك على الإطلاق، وحينما يكبرون إذا أرادوا الدخول إلى المجال ويملكون الموهبة، فلا مانع طالما هي رغبتهم.

■ هل هناك أعمال سينمائية أخرى هذه الفترة؟

انتهيت من تصوير فيلم 11:11 وأشارك فيه مع كوكبة من النجوم مثل غادة عادل، وإنجي المقدم، وهو من إخراج كريم أبو زيد، وانتهيت أيضاً من تصوير فيلم «الباب الأخضر»، من إخراج رؤوف عبد العزيز.

■ بعيداً عن السينما هل هناك أعمال تليفزيونية قريباً؟

أقوم حالياً بتصوير مسلسل «قانون عمل» للعرض عبر إحدى المنصات الإلكترونية، والقصة من تأليف مريم نعوم، ومعي في المسلسل ريهام عبد الغفور، وإسلام إبراهيم، وغيرهما، وإنتاج عبد الله أبو الفتوح، وإخراج مريم أبو عوف وهو عمل اجتماعي «لايت»، تدور أحداثه في إطار عشر حلقات.

■ هل تؤيد فكرة المنصات الإلكترونية وهل من الممكن أن تخطف الأضواء من القنوات الفضائية؟

أنا مؤيد بالطبع لفكرة وجود المنصات لأنها تواكب التطور التكنولوجي الذي نعيش فيه ومسيطر على العالم كله، ووجود أعمال من عشر حلقات أو 15 أو أقل، تجربة أراها جيدة جداً، لكن لا أرى أبداً أن المنصات من الممكن أن تخطف الأضواء من القنوات الفضائية.

> أنا مؤيد لفكرة وجود المنصات لأنها تواكب التطور التكنولوجي

رصد

خمسة أفلام سينمائية في دور العرض المصرية بداية 2022

«الجريمة» و«العنكبوت» و«من اجل زيكو» و«قمر 14» و«لعبة الشيطان»، هي خمسة أفلام سينمائيّة ستعرض في دور السينما المصرية في شهر يناير/ كانون الثاني الحالي

تستقبل دور العرض السينمائية في مصر خلال شهر يناير/ كانون الثاني من عام 2022 خمسة أفلام سينمائية لنجوم ونجمات الصف الأول.

الجريمة

أول الأفلام التي يستقبلها العام الجديد هو فيلم «الجريمة»، حيث من المقرر أن يحتفل صناعه يوم 4 يناير بالعرض الخاص له، على أن يكون بداية عرضه جماهيرياً يوم الخامس من شهر يناير. الفيلم بطولة كل من الفنانين أحمد عز ومنة شلبي في التعاون الثالث بينهما بعدما قدما معاً فيلمين هما «شباب تيك أواي»، و«بدل فاقد». وتدور الأحداث في فترة السبعينيات حول مجرم ينفذ عدداً من الجرائم، وفي النهاية يقع في جريمة تجعله يتورط ويورط معه الكثيرين، وتتوالى الأحداث التي يخرجها شريف عرفة.

العنكبوت

في اليوم نفسه لعرض فيلم «الجريمة» تستقبل دور العرض أيضاً فيلم «العنكبوت» للفنانين أحمد السقا ومنى زكي وظافر العابدين ويسرا اللوزي، وإخراج أحمد نادر جلال.

ويُعدّ العمل بمثابة عودة العمل بين الثنائي أحمد السقا ومنى زكي معاً بعد غياب سنوات طويلة إذ قدما معاً أعمالاً ناجحة كان أولها فيلم «صعيدي في الجامعة الأميركية» عام 1998، ثم توالت أعمالهما معاً، وقدما أفلام «مافيا»، «أفريكانو»، «عن العشق والهوى»، «تيمور وشفيقة». وكان اللقاء الأخير بينهما من خلال فيلم «من 30 سنة» الذي عُرض عام 2016، ليمثل فيلم «العنكبوت» عودة للعمل معاً بعد غياب ست سنوات.

من أجل زيكو

والفيلم الثالث الذي يعرض أيضاً يوم 5 يناير هو «من أجل زيكو» الذي يقوم ببطولته كل من الفنانين منة شلبي وكريم محمود عبد العزيز ومحمود حافظ، والعمل من تأليف مصطفى حمدي وإخراج بيتر ميمي.

تدور أحداث الفيلم حول زوجين يفوز ابنهما بجائزة كبيرة، لكن تحدث العديد من المفارقات الكوميدية الاجتماعية حول هذه الجائزة.

قمر 14

وبعد سلسلة طويلة من التأجيلات، تقرر طرح فيلم «قمر 14» يوم 15 يناير. الفيلم يشارك في بطولته كلّ من الفنانين خالد النبوي، شيرين رضا، ياسمين رئيس، أحمد الفيشاوي، أحمد مالك، غادة عادل، خالد أنور، وآخرون، وهو من إخراج هادي الباجوري، وقصة وسيناريو وحوار محمود زهران، وإنتاج أحمد السبكي. تدور أحداث الفيلم حول 5 حكايات منفصلة عن قصص الحب والعلاقات العاطفية، وذلك في إطار اجتماعي رومانسي.

لعبة الشيطان

ويوم 16 يناير تقرر عرض فيلم «لعبة الشيطان» الذي يعرض بتصنيف عمري + 16 عاماً. يتطرق الفيلم من خلال أحداثه إلى قصص مجموعة شباب تدفعهم الظروف إلى مصير مجهول يتحكم به شيطان من الإنس، متمثلاً بتطبيق إلكتروني خبيث يتسلل إلى هواتفهم الذكية ويسيطر على حياتهم. فيلم «لعبة الشيطان» بطولة باسم سمرة، محمد عز، مصطفى أبو سريع، مي القاضي، والقصة من تأليف أحمد عثمان، ومن إخراج إبرام نشأت.

يشارك أحمد عز في بطولة فيلم «الجريمة» (محمد الشاهد/ فرانس برس)

مروة...